بلريس 1975/1/6

فدرالية أوروبا الغربية
القطاع العمالي
السكريتارية الدائمة

تقرير الى المؤتمر الاستثنائي
للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية

(عن طريق اللجنة الادارية الوطنية)

أيها الاخوة المؤتمرين :

في هذه الظروف الحرجة التي يعيشها حزبنا والشعب المغربي بصفة عامة ، يقف جميع المناضلين الاتحاديين لتقييم تجربتهم النضالية الطويلة والقاسية ، لغرض البحث عن مخرج من الأزمة الخانقة التي يعيشونها ، واضعين أمام أعينهم سلبيات تجربتهم ، ولكن كذلك تراثا حيا هائلا وتجربة نضالية ثمينة ، ومسيرة نضالية كتب تاريخها بدماء شهدائنا ، كل ذلك في اطار وبقيادة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية .

أيها الاخوة ،

أن العمال الاتحاديين بأوروبا الغربية يحيون اخوانهم المجتمعين في المؤتمر الاستثنائي ويتمنون لهم كامل التوفيق في أعمالهم ، وذلك في اتجاه تعزيز و تطوير حزبنا الثوري المناضل ، وتعميق خطه السياسي .

وكبقية المناضلين الصامدين ، الغيورين على مبادئ حزبنا ومستقبله النضالي ، والواعيين بدورهم في بلورة اختياراتنا الثورية نظريا وممارسة ، فاننا نساهم بوجهة نظرنا هذه ، والتي هي حصيلة نقاش جرى على مستوى القاعدة العمالية المنظمة بأوروبا الغربية .

عقد وتحضير المؤتمر الاستثنائي للحزب :

ان المؤتمر في حد ذاته خطوة تنظيمية هامة وايجابية ، بل وان أمل كل مناضل هو أن يسترجع الحزب نشاطه التنظيمي العادي من الاجتماع المنتظم لخلية المعمل ، أو المؤسسة أو الدوار، الى الاجتماع الدوري للمؤتمر، مرورا بالمؤتمرات الجهوية واجتماع اللجن الادارية الاقليمية

ان هذا سوف لن يسمح به الحكم ، نظرا لطبيعته القمعية واللا شعبية ، ولكن علينا أن نجد الصيغ التنظيمية الملائمة لتطبيق هذه المبادئ وضمان استمرار نشاطنا في جميع الظروف، كما تحث المذكرة التنظيمية على ذلك .

فمبدأ المؤتمر اذن، مبدأ صحيح ، ولا يقبل النقاش فيه. بيد أن الذي نناقشه من جهتنا ، هو كيفية التحضير.

ألم يكن من الواجب الحتمي – في ظروف التمزق والتشتت التنظيمي – السهر أولا وقبل تحديد موعد المؤتمر على خلق وتمتين تنظيمات قاعدية ، أوحد أدني منها ، وذلك لفرض خلق الشروط التنظيمية الضرورية لتحضير المؤتمر، وبلورة النقاش القاعدي الذي من شأنه أن يعبر على ارادة المناضلين ويساعد على البث في المشاكل الجوهرية المطروحة ؟

ألم يكن من الواجب الحتمي كذلك اعطاء الوقت الكافي لجميع المناضلين لدراسة الوثائق التي ستحدد توجيه وتنظيم الحزب، حتي يتمكنوا من مناقشتها وابداء رأيهم فيها ؟

ان المناضلين في القاعدة، يطرحون كل هذه التساؤلات بحيرة وقلق، خصوصا وأن الشعار المرفوع، هو شعار الوضوح ... وليس من الوضوح اطلاقا أن تعرف التقارير المذهبية والتنظيمية في آخر لحظة، لا سيما وأن الظروف التنظيمية الحالية، ظروف قاسية تتسم بالتمزق والحيرة لدى أغلبية المناضلين، رغم اصرارهم على متابعة مسيرة النضال ، ورغم التضحيات الجسام التي مافتئوا يقدمونها .

وهنا نلاحظ أن مفهوم المركزية الديموقراطية لا يعني فقط، خضوع المناضلين لقرارات الأجهزة القيادية – كما ورد في النشرة الداخلية " الاتحاد الاشتراكي " – ولكن كذلك وأساسا مراقبة القيادة من طرف القاعدة .

تغيير اسم الحزب •

ان تغيير اسم الحزب كان بالنسبة الينا مفاجأة كبيرة •

فبعد قرارات 30 يوليوز التي كانت محاولة لعزل الانتهازيين من صفوفنا ، ها نحن الآن نهدي لهم تراث الحزب وتاريخه النضالي على طبق من فضة ...

وهذه هي الفرصة الثمينة التي كانوا ينتظرونها ، حيث تمكنوا من عقد مؤتمرهم باسم الاستمرارية ، وباسم شعاراتنا الثورية ، وباسم الاتحاد الوطني للقوات الشعبية •

وهذه القضية لا علاقة لها "بالعاطفة" ، لكنها موقف سياسي مهم سبق للقاعدة أن عبرت عن رأيها فيه بالرفض الصريح لاقتراح تغيير الاسم سنة 1972 • فهل تصورت اللجنة المركزية شعور المناضلين وهم يطلعون على قرار تغيير اسم الحزب عن طريق الصحف ؟

ويمكننا أن نتفق جميعا على أن هذه المسائل كلها شكلية ، وأن الذي يهم المناضلين هو الخط السياسي والقرارات التوجيهية والتنظيمية التي قد ترافق تغيير الاسم • وفي غياب هذه القرارات لا يسعنا الا أن نتحفظ وننتظر نتائج المؤتمر الاستثنائي لتقييم الوضع بشكل موضوعي •

غير أننا نلاحظ مرة أخرى أن مبدأ المركزية الديموقراطية لم يطبق ، بالرغم من الحاح النشرة الداخلية على ضرورة " الالتزام الفعلي بمبدأ المركزية الديموقراطية في سير الاتحاد ، وفي علاقات الاتحاديين ببعضهم ، وبالهيئات المسؤولة " ، ذلك أن هذا المبدأ يستلزم أن قرارا من هذا القبيل - تغيير الاسم - كان من المفروض أن تساهم القاعدة في اتخاذه ، وأن يحلي كل مناضل رأيه فيه سواء في الداخل أو في الخارج • الا أن النشرة تفيد أن الاسم مجرد اسم مؤقت ، وذلك في انتظار انعقاد المؤتمر • ولكن هل بامكان المؤتمر أن يعدل عن هذا القرار الذي توصلت به الهيئات السياسية والصحفية قبل المناضلين أنفسهم ؟

وما دمنا نحن العمال بالخارج على هامش الأحداث ، فلا يسعنا مرة أخرى الا أن ننتظر نتائج المؤتمر •

موقفنا من قضية الصحراء المغربية •

ان قضية تحرير الصحراء سبتة ومليلية والجزر الجعفرية ، قضية وطنية لا جدال فيها أجمعت عليها القوى الوطنية والتقدمية ، وناضلت في سبيلها الجماهير الشعبية ، سواء في اطار المقاومة الشعبية بقيادة ماء العينين والهيبة أو بقيادة جيش التحرير بالجنوب ، أو في اطار النضال السياسي الذي خاضته الحركة الوطنية والتقدمية •

غير أن قضية الصحراء المغربية كما هي مطروحة حاليا ، لا يمكن تناولها بغض النظر عن الموقع المهم الذي يحتله فيها الحكم الملكي ، ذلك أنه هو الماسك بزمام المبادرة ، وهو المستفيد الأول منها في اطار استراتيجيته الواضحة والمعروفة لدينا

جميعا : الاستغلال البشع للجماهير الشعبية، وتجاوبا مع طبيعته : حكم لاشعبي وقمعي وعميل للأمبريالية .

فاسترجاع جزء من التراب الوطني من طرف الحكم لغرض توسيع رقعة استغلاله وحل البعض من مشاكله الاقتصادية، ليس متناقضا مع استراتيجيته، ولكنه سوف لن يحقق ذلك الا ضمن خطة مدروسة من طرف الأمبريالية تضمن لها مصالحها في المنطقة، كما تضمن ايقاف المد الجماهيري التحرري ... ذلك أن أقصى مايمكن أن يحققه الحكم الملكي هو " التحرير" لصالح الاستعمار الجديد .

وهنا يتضح لنا أن الانفتاح على الحركة الوطنية والتقدمية في هذا الموضوع بالذات لايمكن أن يكون الا من باب التاكتيك السياسي الذي يخدم استراتيجيته والذي يسمح له بتدويب سخط الجماهير والخروج من عزلته الداخلية والخارجية .

اذن " فالوحدة الوطنية" حول الاقطاعية العميلة للأمبريالية والاستعمار هي في الحقيقة لعبة غريبة يصعب على المناضلين هضمها ...

غير أن بعض الاخوة يفسرون موقف الحزب في هذا المضمار بأنه تاكتيك السياسي " . ولكن أمام مخططات الأمبريالية الشرسة وأمام استراتيجية الحكم المتعنتة .. هل هناك معنى للتاكتيك بدون استراتيجية ؟

لذا، فاننا نعتبر أن الموقف السليم الذي يتجنب تزكية تاكتيك الحكم، هو التشبث بمبدأ التحرير، والتعبير عن موقف واضح أمام الجماهير، والمطالبة بفتح المجال أمامها للمساهمة الفعلية - بالنضال السياسي، وبتنظيم التطوع للمساهمة المباشرة في التحرير ... - في استرجاع السيادة الوطنية، الشيء الذي يستلزم وضع شروط مسبقة يكون الحد الأدنى منها هو انهاء القمع المنهجي الموجه ضد الجماهير واطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين، ذلك أن الجماهير لا يمكنها أن تعبأ وتساهم في التحرير وهي مهددة بالاختطافات والاعتقالات والتصفيات .

ان هذا الموقف ينطبق تماما مع مبادئنا التحررية، ويجنبنا تزكية الحكم - ولو أن المبادرة جاءت منه - وهو في نفس الوقت متناقض مع التعبير عن موقف الدولة المغربية" بدون قيد ولا شرط .

ان الجماهير الشعبية المنظمة هي الوحيدة القادرة على احباط مخططات الأمبريالية وهي الوحيدة القادرة على التحرير الحقيقي . وفي هذا الصدد يقول بيان 8 أكتوبر : "ان جماهيرشعبنا قد ظلت وستظل دائما متمسكة بوحدة ترابنا الوطني، مستعدة للتجنيد العام من أجل استرجاع المناطق المحتلة، بالوسائل التي يعرفها المحتل نفسه والتي سبق أن داق منها الأمرين سواء على يد المجاهد ابن عبد الكريم الخطابي، أو على يد جيش التحرير المغربي خلال الخمسينات من هذا القرن" .

ان مفهومنا للتحرير ليس هو مفهوم الملكية، وليس كذلك بمفهوم وطني" شوفيني" ضيق، ولكن استرجاع السيادة الوطنية جزء من معركتنا الشاملة من أجل " استئصال جذور الهياكل الاقطاعية والاستعمارية والرأسمالية ببلادنا" .

من أجل استراتيجية واضحة وتنظيم طلائعي ثوري !

" ليس من المحرم على حركة ثورية أن تمر في حلول مرحلية، لأن ذلك متوقف على توازن القوى، وعلى تحديد الأهداف القريبة والبعيدة منها. والمهم هو أن يتم كل شيء في وضح النهار، وبتحليل شامل يوضح الأوضاع للمناضلين " .

ـ الاختيار الثوري ـ

لقد مضت أكثر من 12 سنة على النقد الذاتي التاريخي الذي طرحه الاختيار الثوري فيما يتعلق بالأخطاء الثلاث : أنصاف الحلول، الصراع في نطاق مغلق، من نحن ؟ .. مضت 12 سنة وما زال حزبنا يكرر نفس الأخطاء :

ـ التنازلات والصراعات في الكواليس مع الجهاز النقابي حول التقرير المذهبي بمناسبة المؤتمر الثاني .

ـ الوحدة سنة 1967 مع نفس الجهاز وبالرغم من معارضة المناضلين والقواعد الحزبية .

ـ الكتلة الوطنية كاتفاق فوقي مفاجيء بالنسبة للمناضلين وفي غياب وحدة النضال القاعدي .

ـ المفاوضات مع القصر (1965، 70، 72، 1974 ...) في السرية التامة بالنسبة للمناضلين والجماهير .

ـ استعمال أسلوب العنف عدة مرات بدون مراعاة للمستوى التنظيمي للحزب وبدون التجنيد الكافي والتوعية الكافية والتنظيم الكافي للجماهير الشعبية التي هي الأولى المعنية بالأمر .

ان هذه السلبيات كلها يمكن تصنيفها ضمن الأخطاء الثلاثة القاتلة ... ويفسر بعض الاخوة تلك النكسات بتعايش تيارين متناقضين داخل الحزب.

أما بالنسبة الينا، فان مسؤولية هذه الأخطاء محددة على مستوى القيادة التي توجد فيها الخلافات، والازدواجية .

أما المناضلون القاعديون، فانهم ساهموا الى حد الساعة بتنفيذ المبادرات والتعليمات القيادية والانضباط اليها، وقدموا العديد من التضحيات، وساهم الشعب المغربي بصفة عامة بالعديد من أبنائه من عمال وفلاحين ومثقفين ثوريين من أجل أن تستمر مسيرتنا النضالية .

لهذا، فاننا كمناضلين في القاعدة نرفض الذاتيات والتشخيص، ونعتبر أن نقد الأخطاء موجه لقيادة الحزب ككل وبدون تمييز .. وذلك الى غاية ما نتوصل بنقد

ذاتي صريح يقيم التجربة بكل موضوعية ، ويستخلص العبر من الدروس، ويحدد المسؤوليات كذلك .

بدون هذا النقد الذاتي المسؤول والذي من واجب القيادة أن تأخذ المبادرة فيه، وذلك بمشاركة جميع المسؤولين الذين ساهموا في التجارب السابقة - بالايجابيات والسلبيات - بدون هذا، سيضطر المناضلون الى اعتبار أن القيادة لم تكن في مستوى الثقة التي وضعت فيها من طرفهم، ذلك على مستوى التاكتيك السياسي الخاطئ، وعلى مستوى استعمال العنف بدون تنظيم ثوري على حد سواء .

ان حصيلة الـ 10 سنوات الأخيرة من نضالنا الطويل والمرير، تضطر الى تقييمها بشيء من الخيبة، نظرا لضئالة المكتسبات بالمقارنة مع الموقع القوى الذى لا زال يحتله أعداء شعبنا في بلادنا : الامبريالية والاقطاعية والبورجوازية الكومبرادورية .

فما ذا حققنا على مستوى النضال المشروع لفرض الحريات العامة، وفرض تطبيق القوانين ... وعلى مستوى نشر الفكر الثوري وتعميقه ... وعلى مستوى تأطير وقيادة نضال الجماهير الشعبية ضد الاستغلال والاستبداد ؟

اننا في الحقيقة لم نكسب الا الشيء القليل، وذلك موضوعيا بسبب القمع الوحشي الموجه ضدنا، ولكن كذلك بسبب الأخطاء التوجيهية والتنظيمية .

لهذا أصبح من الضروري ، بل من الحيوي أن نقيم تجربتنا بشكل موضوعي يتجنب الذاتيات والتشخيص، حتى نتمكن من استخلاص العبر من أخطائنا وحتى نستفيد من ايجابيات تجربتنا . كما أصبح من الضروري والحتمي أن نضع حدا لغموض ايديولوجيتنا وتدبدب استراتيجيتنا وجماهيرية تنظيمنا .

ان هذه العملية أصبح يشعر بضرورتها كل واحد منا، لأن أي مناضل لم يعد مستعدا للاستمرار في اطار الغموض ...

من نحن ؟

ان الاجابة على هذا السؤال بتحديد انتمائنا الطبقي وتبنينا بشكل نهائي لأيديولوجية الطبقة العاملة هو الذي يمكننا من توضيح أيديولوجيتنا .

فالاشتراكية العلمية ليست بالنسبة الينا مجرد شعار نرفعه كما يرفعه العديد من خصومنا، اذ لا يمكننا فصلها عن الممارسة التنظيمية والعملية المطابقة لها، كما لا يمكننا فصلها عن المفاهيم الأساسية للنظرية الثورية التي بلورها الوعي الطبقي للجماهير الكادحة، وأغنتها التجارب الثورية الاشتراكية .

فالتحليل العلمي لتطور المجتمعات ، والايمان بالصراع الطبقي ، والايمان بسلطة العمال والفلاحين واشتراكية وسائل الانتاج ، والايمان بالمركزية الديموقراطية كأسلوب تنظيمي ... كلها مبادئ يجب أن نعطيها مدلولها الحقيقي من خلال

ممارستنا .

وبقدر ما نتشبث بهذه المبادئ، بقدر ما نرفض" الدغمائية" في هذا الميدان ونعتبر أن التحليل العلمي يجب أن نطبقه على مجتمعنا آخذين بعين الاعتبار خصائصه ومميزاته ، وآخذين بعين الاعتبار القيم الانسانية والثورية لتراث شعبنا .

الاستراتيجية والتاكتيك .

ان هدفنا الاستراتيجي على المدى البعيد لا يمكن أن يكون الا تحقيق الثورة الاشتراكية، وبناء مجتمع اشتراكي خالي من كل أنواع الاستغلال .

غير أن هذا الهدف الاستراتيجي على المدى البعيد يتطلب منا تحقيق أهداف استراتيجية مرحلية، وذلك لغرض حل التناقض الأساسي الموجود في بلادنا، والذي حدده بيان 8 اكتوبر التاريخي مابين :

- "الفئات الاقطاعية والبورجوازية المتداخلة المصالح والتي تعمل مع الاحتكارات الامبريالية والرأسمال الأجنبي" .

- و" القوات الشعبية المؤلفة من أوسع الجماهير المحرومة والمسحوقة والمستغلة" .

ان تحديد التناقضات الطبقية في مجتمعنا بهذا الشكل، يوضح لنا أن الهدف الاستراتيجي المرحلي هو تحقيق الثورة الديموقراطية الوطنية واستئصال الهياكل الاقطاعية والاستعمارية من بلادنا .

غير أن اختيار المرحلة الديموقراطية الوطنية كخطوة نحو تحقيق الاشتراكية يستلزم منا رفع كل لبس عن هذه الثورة الديموقراطية ، واعطائها مفهومها الحقيقي كما حددته النظرية الثورية، ووضع حد للتأويلات الخاطئة التي تعطى لها .

فالثورة الديموقراطية الوطنية لا تعني الاقدام على مساومات واتفاقات فوقية مع الطبقات الاقطاعية والبورجوازية الكومبرادورية عميلتي الامبريالية، ولكنها تعني نضال مستميت ضد هذه الطبقات من أجل عزلها، وفرض الديموقراطية عليها، وانتزاع التنازلات التي ستضعفها، والتي من شأنها أن تشق الطريق نحو الثورة الاشتراكية .

كل هذا لن يتم الا بالنضال المنظم والوحدوي لجميع القوى التي لها مصلحة في التغيير بما فيها البورجوازية الوطنية ، وفي طليعتها الجماهير الشعبية المنظمة من عمال وفلاحين ومثقفين ثوريين وجنود وضباط وطنيين .

ويقول بيان 8 اكتوبر في هذا الصدد : " ان تعبئة الجماهير ومساهمتها الواعية شرط أساسي لتحقيق التحرر والتقدم، وضمانة أكيدة للسير بها الى أبعد مدى . انه بدون مساهمة الجماهير ومراقبتها اليقظة بواسطة مؤسسات ديموقراطية حقيقية، يصبح من العبث التحدث عن حكومة شعبية أو ائتلافية تعلن من فوق عن اجراءات التغيير، وتطلب من الجماهير منح ثقتها بالنسبة للباقي، ذلك لأن التحالف

الاقطاعي البورجوازي الاستعماري الرأسمالي الموطدة أسسه ببلادنا سيعرف ولا شك كيف يجهض أجمل البرامج الثورية التي تلغي من حسابها ارادة الجماهير الشعبية ومساهمتها ومراقبتها الفعلية " .

ان هذه الحقائق يجب أن نأخذها بعين الاعتبار في جميع تحالفاتنا حتى نضمن :

- أن يكون ميزان القوى لصالح الجماهير المنظمة تنظيما ثوريا بقيادة الطبقة العاملة التي تعطي المثال في التضحية والمساهمة الفعالة في المعارك من أجل الحرية والديموقراطية والعدالة .

- استمرارية النضال نحو أهدافنا الاشتراكية .

- قطع الطريق عن البورجوازية التي ستحاول لا محالة قطف الثمرة التي أنضجها النضال لفائدة مصالحها الطبقية .

- قطع الطريق عن الحلول الانقلابية لضمان التحام نضال الجنود والضباط الثوريين بنضال الجماهير الكادحة .

الا أن توضيح استراتيجيتنا بهذا الشكل يتطلب منا كذلك تحديد وسائل نضالنا .

ومما لاشك فيه أنه يجب استغلال النضال المشروع لفرض تطبيق القوانين الموجودة ، وفرض تطويرها . لكن الاستراتيجية التي نقترحها متناقضة مع الاقتصار على هذا الشكل من النضال ، اذ لا يمكننا أن نحلم بتحقيق أهدافنا الاستراتيجية باعتمادنا هذا الأسلوب فقط ، لأن الديموقراطية تفرض ولا تعطى بمن طرف الحكم ، بل علينا أن نستعمل جميع أشكال النضال بتكييفها حسب ميزان القوى للجماهير الشعبية المنظمة . فالنضال الثوري لا بد أن يكون " تأرجحا مستمرا بين الأساليب القانونية والأساليب الغير القانونية" كما يقول الاختيار الثوري .

وكان من الممكن أن يتفق المناضلون على موقف خارجي تاكتيكي يعلن التزامنا بتطوير القوانين السائدة حاليا بالشكل الذي ذكرته النشرة الداخلية ، الا أننا نرفض هذا في اطار استراتيجية مطروحة في نشرة داخلية خاصة بالمناضلين الاتحاديين" .

فبقدر ما تكون استراتيجيتنا هي الطريق التي أخترنا السير فيه ، وبقدر ما يكون التاكتيك هو كيفية سيرنا في هذا الطريق - ببطء أو بسرعة حسب الظروف - بقدر ما تكون أيديولوجيتنا هي المشعل الذي ينير الطريق ، ويجعل التاكتيك يخدم الاستراتيجية ، ويمكننا من عدم الانحراف عن الطريق .

وهنا يتضح لنا أهمية توضيح أيديولوجيتنا ووضع خط فاصل بينها وبين الايديولوجية البورجوازية .

المشكـــل التنظيمـــــــي •

كلنا ندرك السلبيات التي عاني منها حزبنـا بسبب جماهيريـة تنظيمـه، وبسبب الأسس التي بني عليها منذ تأسيسـه حيث رفعت شعارات اللا حزبيـة والـلا مركزيـة ••• وذلـك بغـض النظـر عن ايجابيـات تسييـس وتوعيـة جماهيـر واسعـة مـن الشعب المغربي •

ولقد تمثلت أول محـاولة جادة لتجـاوز هذه الوضعيـة في المذكرة التنظيميـة التي طرحت بكـل وضـوح مبدأ التنظيم الخلـوى ، ومبـدأ المـركـزيـة الديمـوقراطيـة • غيـر أن هـذه الوثيقـة الهامـة في تاريخ حزبنـا لـم تعرف تطبيـقا شامـلا يجعـل منها سلاحا تنظيميـا فـي يـد المناضليـن • لذا، فاننـا نعتبـر أن تطبيق المذكـرة التنظيميـة ،مع تعميـق مفاهيمهـا باعتبار أن مسألة الأشكـال التنظيمية متوقفـة على طبيعـة المرحلـة وما تقتضيـه مـن مواجهـة وأساليـب تنظيميـة، أن تطبيق هذه المذكرة لا زال يشكـل مهمتنـا التنظيميـة المستعجلـة •

خـــلاصـــــــة :

ان المراجعـة الشاملة لخطنا السياسي والتي نحن مقبلون عليها يجب أن تتم في اطـار تطويـر وتعميق بيان 8 اكتوبر التاريخي، وفي اطار التطبيق الفعلي للمذكرة التنظيمية، كما يجب أن تكون منسجمـة مع ايجابيات تجربتنا الطويلة والثمينـة ومكتسبات تراثنـا النضالي، ووفيـة للمبادئ الأساسيـة التي أستشهد في سبيلها العشرات من خيرة وأصلب مناضلينا •

بيد أن هذه المراجعة التوجيهيـة والتنظيمية لا بد وأن تكون حصيلة نقـاش قاعدي حر وديموقراطي، نقـاش داخلي طبعا، يجنبنـا طـرح مشاكلنا علنا حتـى لا يستغلهـا خصـومنـا السيـاسيين ••• ومهمـا بلغت الخلافات في وجهـة النظـر في اطار هذا النقـاش، فاننـا نرى من الحيوى الحفاظ على وحدتنا، لأنهـا هي ضمـان استمرار مسيرتنـا النضاليـة •

عـاشت وحـدة المناضلين الا تحاديين في القاعـدة

عـاش حـزبنـا الثـوري المنـاضـل